الفصل الثالث

ما بعد المجزرة

كانت أحداث أبا وودنوباوي فاجعة وقعت على الأنصار عمودياً، فأعادت كل الأحزان منذ «الكسرة» وإلى يومها.

ويروي الحبيب الأستاذ محمد المصطفى حسن عبد الكريم في كتاب يحوي سيرته العملية كموظف في وقاية النباتات بكوستي سابقاً، كيف أصابته الحادثة بارتفاع في الضغط سقط على إثره مغشياً عليه، وبعدها غادر الحزب الشيوعي الذي انتظم في صفوفه فترة وقال «لعنة الله على مايو»! ولكن للأسف فإن أجندة عام ١٩٧٠م التي يتوقع أن يسجّل فيها السيد الصادق خواطره حول الحدث هي من بين الأوراق الضائعة.

في ١ أبريل ومباشرة بعد الأحداث التي لم يكن قد سمع بها بعد، أخذ السيد الصادق من المعتقل في شندي إلى طائرة أقلته للقاهرة. وفي الطائرة وجد والدته السيدة رحمة وزوجه السيدة سارا، وكان حالهما يغني عن سؤالهما. إذ بادرته والدته بالقول: الفاتحة على روح ود المهدي! ثم روت له ما دار والعبرة تخنقها، والآلام تكاد تعصف بقلبها المفجوع.

وقد علمت من أمي حفية إنها والحاجة السارة كانتا مع السيد الصادق بشندي حينما جاء العساكر وساقوه إلى الطائرة، وأخذوهما إلى أم درمان وهناك استوقفوهما لبعض الاجراءات حتى سمح لهما بالذهاب لودنوباوي حيث بيت السيد الإمام الهادي زوجته السيدة رقية عبد الله الفاضل المهدي وأبنائها وهم نصر الدين والفاضل الصادق ورحيمة وبرهان وعبلة وصديقة، وله بيتان أخريان: بيت في الملازمين قرب منزل الإمام الصديق المهدي لزوجته السيدة زهراء خالد شيخ الدين وأبنائها وهم معتصم وولي الدين ومرام ومريم وعبد الرحمن ومحمد، والآخر في الامتداد[1]

١) صارت هذه المنطقة اليوم تسمى العمارات

بالخرطوم تقطنه زوجه السيدة فاطمة الصادق وابنها مهدي.

وقالت إنهما لما ذهبتا لودنوباوي وجدتا كل الأهل هناك في حالة عزاء باعتبار أن الإمام الهادي قد قتل. وبالطبع فإن ذلك بسبب البيان الذي أذيع عصر ذلك اليوم الأول من أبريل.

ولكن، ونسبة للغموض الذي تعامل به النظام لاحقا مع المسألة، وإخفائه لقبره ومن استشهد معه كما ذكرنا، فقد صار هناك شك حول مصير الإمام الهادي حتى أجلي في الديمقراطية الثالثة.

المعتقل في مصر

يروي السيد الصادق[1]:

(بسبب كل ذلك رأى نظام مايو أن وجودي في السودان يشكل خطراً عليه، وخاصة بعد مقتل الإمام، واتفق مع الرئيس جمال عبد الناصر على أن استضاف معتقلا في القاهرة. وبليل وبعد اغتيال الإمام شحنت أنا وأسرتي في طائرة عرفت أنها متجهة إلى القاهرة، والغريب أن في الطائرة التي ستنقلني إلى المعتقل في مصر وجدت عبد الخالق محجوب معتقلاً أيضا ومرسلاً إلى مصر ليحبس هناك، وفي ذلك الوقت العلاقة بينه والنميري وصلت إلى نهايتها، وانقسم الحزب الشيوعي مع وضد النظام، ويبدو أن عبد الناصر كزعيم في المنطقة ولتوتر الوضع في السودان قرر أن يستضيفنا نحن الاثنين معتقلين عنده، إلا أن المدهش بالنسبة لي أن نكون في طائرة واحدة، وكان هذا في أول أبريل من سنة ١٩٧٠م.

في القاهرة وضعوني وأسرتي في منزل قائد كلية الشرطة الذي أخلوه خصيصاً لذلك، وبعد يومين من وصولي زارني محمد حسنين هيكل ومعه سامي شرف وقالوا نحن مندوبين عن الرئيس عبد الناصر، وكانت لغتهم أنت هنا في بلدك وبين أهلك ولكن ممنوع من أي نشاط سياسي، وكل ما احتجت إليه لممارسة نشاط فكري وثقافي متاح لك وحتى مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر. الشرطة كانت تقوم بحراسة المكان

(١) من مذكراته المنشورة في الأخبار بتصرف.

وخصص ضابط مناوب للمراقبة.

النظام في الخرطوم سمع بهذه الزيارة، لذلك اتصل بابكر عوض الله بالنظام في مصر وقال لهم إن الكلام الذي دار في زيارة محمد حسنين هيكل وسامي شرف للصادق المهدي مرفوض للأمن السوداني، وبالفعل بقيت في حبس منزلي في كلية الشرطة. وسمحوا لي في الكلية بركوب الخيل ولعب التنس، وهذا كل ما كان من مقدار الحرية المتاحة، أما الزيارات فسمحوا بها لأسرتي فقط وأي شخص آخر ممنوع، ولأني ذهبت في أبريل ١٩٧٠ بقيت حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وخلفه السادات وفي تلك الأثناء كتبي لم تفارقني وكانت بالآلاف).

عداء النميري لمصر

كانت الجفوة بين الشيوعيين والنظام قد بدأت منذ عام ١٩٧٠م وربما قبلها. وقد رأينا كيف تم التحفظ على سكرتير عام الحزب الشيوعي مع السيد الصادق ونقل معه في طائرة واحدة لمصر في أبريل ١٩٧٠م، ولكن نظام مايو وبعد انقلاب هاشم العطا في يوليو ١٩٧١م بطش بالشيوعيين بلا رحمة فصفى كل قيادات الحزب ولم يقتصر في المحاكم الإيجازية التي أعدمت جل قادة الحزب العسكريين والمدنيين رمياً بالرصاص على من شارك في الانقلاب، المحاكم التي شارك فيها حلفاء الحزب الشيوعي السابقين فتولوا رئاسة المحاكم الميدانية بحسب الأستاذ عبد الله أبو إمام، وقد نقل عن مجلة الدستور الآتي: في العديد من المحاكمات التي سميت بالمحاكمات الميدانية لم يكن هناك مجلس تحقيق بل كانت حلقة من حلقات التعذيب والتشفي يقودها نميري ويشارك فيها آخرون[1].

كانت أول خطوة بعد الانتهاء من ثنائية الحكم هي تثبيت النميري كحاكم مطلق، فأتاه المقترح من اللواء خالد عباس في أغسطس ١٩٧١م[2] بتقلده رئاسة الجمهورية، وذلك بتنظيم استفتاء شعبي صوري أتى به لرئاسة الجمهورية كفائز ب٩٨.٦٪ من

(١) جعفر نميري والصراع حول السلطة ١٩٦٩-١٩٧٣، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص ٧٧، نقلا عن مجلة الدستور العدد ١٤٢- ١١ آب أغسطس ١٩٨٠

(٢) نفسه ص ٨٦

أصوات الناخبين في ١٠ أكتوبر ١٩٧١م. وتمت مكافأة خالد الموالي لمصر بأن نصب نائباً لرئيس الجمهورية، ولكن الأمور سرعانما انعكست كما سوف نرى.

وحاول النميري في هذه الفترة التبرؤ من الأعمال الوحشية التي ارتكبها خلال تحالفه مع الشيوعيين، وأوفد الوزراء موسى المبارك، عمر الحاج موسى، ومأمون عوض أبو زيد للتفاوض مع زعماء المعارضة الموجودين في السعودية (عمر نور الدائم، حسين الهندي، عثمان خالد، وآخرون)، فطالبوا بالتالي:

- أن تصدر الحكومة بياناً سياسياً تعترف فيه بأن حاملي السلاح ضد الحكومة كانوا مواطنين شرفاء قاوموا التسلط الشيوعي دفاعاً عن حريتهم ومعتقداتهم.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الصادق المهدي، وحسن الترابي والصادق عبد الله عبد الماجد والآخرون، على أن يسمح لهم بالسفر لمقابلة زملائهم في الخارج لإجراء حوار سياسي مع السلطة القائمة[١].

ولكنها مطالبات ذهبت أدراج الرياح.

وكانت المرحلة التالية هي قطع دابر القوميين العرب والعداء لمصر. ففي توجهه المعادي للشيوعية استنبت النميري عداء المعسكر الشرقي واشترك السادات، الرئيس المصري يومها، مع زعماء الكرملين في بيان يستنكر العداء للشيوعية (ومقصود بها السودان)[٢].

أثناء هذه الجفوة بدأت مصر في التقرب للسيد الصادق المعتقل بين جنبيها.

يقول السيد الصادق:

(في ذلك الوقت وقعت في السودان محاولة انقلاب يوليو ١٩٧١ بقيادة هاشم العطا وآخرين، وبعد الانقلاب ساءت العلاقة بين السادات والنميري لأن النميري اتهم السوفييت بمساعدة الانقلابيين، فناصب السوفيت العداء واتجه للأمريكان مما تسبب

(١) أبو إمام، جعفر نميري والصراع حول السلطة ١٩٦٩-١٩٧٣، الطبعة الأولى ١٩٩٠، نقلا عن مجلة الدستور العدد ١٤٢- ١١ آب أغسطس ١٩٨٠ ص ٨٨-٨٩

(٢) نفسه ص ٩٩

في إحراج كبير للسادات. توتر العلاقة هذا كان مناسبة ليقرر السادات فتح حوار وتفاوض معي. أرسل في طلبي وأنا في السجن وذهبت إليه، وعندما قابلني بدأ معي الكلام بهجوم على النميري وقال (جعفر بتاعكو ده ما بيفهمش، أنا لو عندي قروش وعاوز أشتري سلاح لن أجد غير السوفيت وكيف وهم يمنحونا السلاح بالدين). وشرح لي كيف أن العلاقة بينه والنميري (باظت)، وشرحت له كل عيوب مايو، وفي الآخر اتفق معي على أنها خطر على أمن السودان وأمن مصر، واتجه الحديث إلى إمكانية التعاون بيننا.

والمشكلة أن ما دار بيني والسادات بلغ نظام نميري، وهذا الوضع أزعجهم جداً، وبات وجودي في مصر يشكل خطراً خوفاً من تعاوني مع السادات، لذلك سعوا وبأي ثمن لإعادتي للسودان، ولجأوا إلى الحيلة فخدعوا المصريين وقالوا لهم إننا نريد أن ننصب الصادق المهدي رئيساً للوزراء، وأبلغوهم رسميا بأني عائد إلى السودان كرئيس وزراء، وإن لم يبلغوني، وعلمت الخبر من ضابط مصري بعد أن حياني مهنئاً بالوزارة. والمفاجأة أن الطائرة من مطار القاهرة هبطت بنا في بورتسودان)[1].

وقبل أن نذهب مع السيد الصادق إلى بورتسودان، نكمل رواياته وذكرياتنا في مصر.

فقد روى إحدى الطرائف أثناء حبسه بمصر قائلاً:

(كنت محبوساً في مصر في كلية الشرطة، وكان يحرسني عدد من أفراد الشرطة يتناوبون على حراستي وعلى رأس الحراس ضابط من ضباط الشرطة، وكان هذا الحبس عربياً لعله من الأشياء العملية القليلة التي حققها التعاون السوداني المصري في عهد مايو، وأثناء محاكمة المرحوم عبد الخالق محجوب بعد محاولة انقلاب يوليو ١٩٧١م جاء في الجريدة المصرية أن المتحري سأل عبد الخالق هل تشرب الويسكي؟ فرد عبد الخالق: أشرب ما تيسر. اطلع أحد ضباط الشرطة الذين معي على ما ورد في الجريدة، ثم قال لي: الله..! انتو عندكم في السودان مشروب اسمه ما تيسر؟؟!)[2]

ومن الطرائف التي يرويها أيضا أن أحد ضباط الشرطة قرأ على أنبوب لسائل مطهر:

(١) الحلقات التوثيقية في صحيفة الأخبار، أغسطس ٢٠١١م
(٢) من كتاب الفكاهة ليست عبثاً

Kills Germans by millions! أي يقتل الألمان بالملايين! والكلمة المقصودة طبعا الجراثيم Germs وليس الألمان![1]

وأذكر أننا ذهبنا كلنا لزيارة الوالد الحبيب أثناء حبسه في مصر، وكانت تجربة عجيبة أن نراه يمشي ويتحرك وكان بالنسبة لنا قصة تحكى، أو صورة تعلّق، وكانت أكثرنا دهشة (طاهرة) أصغرنا حينها وكان عمرها نحو سنتين ولكنها (فصيحة قليصة).

وكنا معتادين على صورة له بكامل هندامه من جلباب وعباءة وعمة وهو يمتطي حصانا أشهباً، وكانت علاقتنا إنما بتلك الصورة لأنها كبيرة ومعلقة في مكان بارز بالبيت. وظلت طاهرة لا ترفع عينها عنه، وتظل تقول: هَيْ نزل من الحصان!! وإذا قام بأية حركة مثلا رفع يده تقول باستغراب ودهشة بالغة: هيْ!.. رفع يده! وإذا ضحك وإذا قام وإذا مشى.. صارت مثل المعلقين الرياضيين فأنت لست مضطراً لمتابعة ما يقوم به الحبيب إذ طاهرة تنقل لك ما يفعل بخلاف وضع الصورة الذي هو برأيها الوضع الطبيعي الوحيد له! وظلت هكذا مندهشة من أنه قد خلع العباءة وأنه ترجل من الحصان، وأن شعر رأسه الحليق تحول للحيته، وهكذا!

هي التي طالما حاولت إقناع الوالدة أنه ما من جدوى من الارتباط بعريس (في الصورة) وأن تدعه وتبحث لها عن عريس بلحم ودم! ولذلك هزتني أيما هزة ملحمة الأستاذ عبد العزيز الكابلي (ليس في الأمر عجب) حينما سمعتها أول مرة بعد زوال الظلام المايوي، وقد غناها في جو احتفالي بالانتفاضة في ساحة المسجد الرابع (الشهير بمسجد الخليفة)، وفيها:

ليس في الامر عجب، إنّه ما قد وجب، في جمادي او رجب

كلما القهر سلب، حق شعبي واغتصب، فوقه الشعب وثب

لهب اثر لهب، غضب تلو غضب، فتوارى وانتحب

ثم ولى واحتجب

وإذ الناس صحاب

(١) نفسه

عائدٌ بعد غياب

بينهم قد صفق البشر شهياً مستطاب

طفلة تمسك من خوف أباها والثياب

تنظر الصورة في البرواز خطفاً ثم في وجه أبيها في ارتياب

ما رأت منه سوى الصورة وجهاً كان محظور الإياب

فهي كؤوس مرة، تجرعناها ومعنا آخرون كثر في هذا الشعب المسكين! ويا لها من مسكنة، ما أن أزاح ذلك الظلام الكالح وبدا يتنفس الصعداء حتى أطل غيهب ما أتت به أحاجي أهلنا عن الغول والسعلاة، أكل من عمره أكثر من ربع قرن حتى الآن، ولا يزال!

في سجن بورتسودان

قلنا إن المايويين لجأوا للخداع مرة أخرى لجلب الصادق من جديد تحت جناحهم بعد أن خشوا من تنسيقه مع القيادة المصرية، فأرسلوا طائرة نقلته من مصر إلى بورتسودان.

يقول السيد الصادق:

(ولم يذهبوا بي إلى سجن بورتسودان الأسود؛ وإنما إلى بيت جوار الشاطئ كاعتقال منزلي، وفي هذه الفترة كنت تحت إمرة الشرطة، كمندان الشرطة جاء وقال لي ستكون إقامتك في هذا البيت، والأمر المهم جداً والمفيد أن طوال فترة السجن في بورتسودان وفي شندي وفي القاهرة كانت كتبي معي لا تفارقني)[1].

وفي هذه الفترة اشتغل بالمطالعة والتأليف..

يسألونك عن المهدية

يقول السيد الصادق: *(فترة السجن كانت مفيدة جداً؛ أولا أتاحت لي العزلة، والمجتمع السوداني مجتمع مترهل اجتماعياً ولا يسمح لأحد أن ينشط في مجال الاطلاع والتفكير والكتابة، فيه ما أسميها بالعينات الأربعة (العقد، والعزاء، وعيادة*

(١) الحلقات التوثيقية بصحيفة الأخبار، ٢٠١١م

obeikan.com

المريض، والعودة لزيارة العائد من السفر). السجن أتاح فرصة للتحرر من العينات الأربعة، و أتاح فرصة الاطلاع المتعمق، وأتاح لي فرصة التفكير، وفي حياتي العادية لا أجد عزلة مماثلة إلا عندما أقود عربة أو أركب طائرة، وفي بعض المرات من أجل العزلة أركب العربية وأتجه حتى جبل أولياء أو مشارف شندي، والخيار الثاني للتفكير الصافي أن أركب الطائرة، ويزعجني جداً أن يركب جواري مسافر يريد أن (يكسّر) الدقائق، وهذه الدقائق أنا أحتاجها للتفكير)(١).

كان أهم ما كتب الإمام الصادق المهدي في تلك الفترة كتاب (يسألونك عن المهدية) ويتحدث عنه قائلاً: (*كتاب المهدية نشأ من حوارنا مع المثقفين وهم ينكرون المهدية ودورها أصلاً، وكان يهمني أمران أن أؤصل للمهدية في الفكر الإسلامي، وأفتح بابها للتعاطي مع الفكر الإسلامي وهذا جوهر المطلوب من كتاب يسألونك عن المهدية*).

وقد تطورت أفكار السيد الصادق حول المهدية عبر عدد من الأدبيات، أهمها ورقة (أيديولوجية المهدية) التي اشترك بها في المؤتمر المقام بجامعة الخرطوم بمناسبة مرور مائة عام على المهدية. وفيها نظّر لوظيفية الدعوة ومناداتها بإحياء الكتاب والسنة المقبورين حتى يستقيما، وأنها لم تكن مربوطة بالمواقيت المعهودة، وأنها ألغت المذاهب والطرق فتحة الباب للتجديد والاجتهاد المتجدد مع الزمان وفقا لمقولة الإمام المهدي: إنما لكل وقت ومقام حال، ولكل زمان وأوان رجال(٢). وسوف نتطرق للتطوّر في فكر السيد الصادق حول المهدية بإذن الله في الباب المختص بفكرويته.

في ذلك الوقت يبدو أن السيد غراهام كان قلقاً على مصير السيد الصادق ، وقال إنه زار السودان مع زوجته السيدة إزماي في يناير ١٩٧٢م واحتد في النقاش مع كل من نائب النميري اللواء محمد الباقر والوزير منصور خالد مطالباً بالإفراج عنه، قال: (وأشرت إلى أن استمرار احتجازه دون توجيه تهمة إليه أو تقديمه للمحاكمة إنما يقوي مركزه)..

(١) نفسه

(٢) بالتزامن مع كتاب السيرة هذا خرجت الطبعة الثالثة من كتاب (يسألونك عن المهدية) وفيها تم تضمين الاجتهادات اللاحقة حول المهدية منها دراسة الأيديولوجية المذكورة، ودراسة حول الإمام عبد الرحمن الصادق ودوره الديني، والبعث الإسلامي كمشروع مستقبلي وليس ماضوياً.

والواقع إنني كنت أخشى على حياته في ذلك الحين لأن النميري كان يتحول إلى رجل لا يمكن التنبؤ بتصرفاته)[1].

اتفاقية السلام مارس ١٩٧٢م

اتجه النظام بعد بطشه الدموي بالشيوعيين للمعسكر الغربي، فاستثمر علاقات هذا المحور كما استفاد من تحضيرات الديمقراطية الثانية على نحو ما بين المرحوم محمد عمر بشير سكرتير المفاوضات، وهي التحضيرات المتمثلة في مؤتمر المائدة المستديرة (مارس ١٩٦٥م) ولجنة الاثنى عشر، ومؤتمر كل الأحزاب (أكتوبر ١٩٦٧م)، ووقع مع حركة الأنيانيا اتفاقية أديس أبابا للسلام في مارس ١٩٧٢.

يقول السيد الصادق حول الاتفاقية:

(تشكلت الوفود الرسمية للمفاوضات وكانت من جانب حكومة السودان برئاسة السيد أبيل ألير وعضوية عدد من الوزراء وكبار المسئولين، أما وفد الأنيانيا (حركة تحرير جنوب السودان) فقد كان برئاسة السيد أزبوني منديري جوانزا وعدد من الأعضاء بينما كان نائب السيد جوزيف لاقو والمتحدث باسم الوفد هو السيد مادينيج كما ذكر أعلاه، وكان في عضوية الوفد ممثلين لمجلس الكنائس العالمي ولمجلس كنائس عموم إفريقيا ولمجلس الكنائس السوداني.

أهم ملامح الاتفاقية

ضمت اتفاقية أديس أبابا من الوثائق التالية:

١. مشروع القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية بجمهورية السودان الديمقراطية[2]، وقد تحول هذا المشروع بالفعل لقانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية (٣/٣/١٩٧٢) لسنة ١٩٧٢ م، مع تعديل طفيف في بعض النصوص. هذا الاتفاق كان له ملحقان:

(أ) الحقوق والحريات الأساسية (الملحق أ).

---

(١) غراهام توماس، سابق ص ١٤٢

(٢) نص الاتفاقية باللغة الإنجليزية في موقع الجيش الشعبي لتحرير السودان www.splamilitary.net .

(ب) مشروع قانون بشأن الأرباح والإيرادات والإعانات المالية لإقليم جنوب السودان (الملحق ب). وبالفعل فقد خرج عنه قانون إيرادات الضرائب والرسوم (والإعانات المالية والإيرادات الأخرى) المخصصة لإقليم جنوب السودان لسنة ١٩٧٢م.

٢. اتفاق على وقف إطلاق النار في إقليم جنوب السودان.

٣. بروتوكولات حول الترتيبات الانتقالية من ثلاثة فصول كالتالي:

(أ) الفصل الأول: الترتيبات الإدارية الانتقالية.

(ب) الفصل الثاني: الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات من قوات الشعب المسلحة في المنطقة الجنوبية.

(ج) الفصل الثالث: العفو والترتيبات القضائية.

أهم ما جاء في هذه الوثائق هو:

(أ)لا يجوز تعديل الاتفاقية إلا بأغلبية أعضاء مجلس الشعب بموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء عام يجرى في مديريات السودان الجنوبية الثلاث.

(ب) قيام حكم ذاتي إقليمي يقوده مجلس تنفيذي عال ويتولى التشريع فيه مجلس نيابي منتخب عبر الاقتراع السري(مجلس الشعب الإقليمي). رئيس المجلس التنفيذي العالي يعينه الرئيس بتوصية من مجلس الشعب الإقليمي ويعين أعضاء المجلس بتوصية من رئيس المجلس.

(ج) توزيع مسئوليات الحكم بين المركز والإقليم وحددت قائمة بصلاحيات الحكم الذاتي الإقليمي بحيث لا يصدر مجلس الشعب الإقليمي تشريعات فيما يتعلق بالدفاع، الشئون الخارجية، العملة، النقل الجوي والنهري عبر القطر، المواصلات السلكية واللاسلكية، الجمارك، الجنسية والهجرة، التخطيط التنموي والتربوي والمراجعة العامة.

(د) في ملحق الحريات تم النص على عدد من المبادئ أهمها المساواة في المواطنة أمام القانون ومنع التفرقة، وحظر التوقيف أو الاعتقال بدون أمر قضائي، وحرية الدين

والضمير، وحماية العمل، وحق الأقليات الثقافية في استخدام لغاتها وتنمية ثقافاتها.

(ه) بالنسبة لوقف إطلاق النار تم الاتفاق على أن تظل كل القوات المحاربة في المناطق الخاضعة لسيطرتها ولا يتحرك الأفراد فيها خارج تلك المناطق إلا بعد نزع سلاحهم وسماح السلطات التي يتبعون لها. وأن تتكون مفوضية مشتركة لتنفيذ وقف إطلاق النار تضم أعضاء من الطرفين بالإضافة لأعضاء من كل البلاد المجاورة لإقليم جنوب السودان وممثلين للجنة الدولية للصليب الأحمر، ومجلس الكنائس العالمي، ومؤتمر جميع كنائس أفريقيا والمفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

(و) بالنسبة للإجراءات الإدارية الانتقالية فإن الرئيس يعين بالتشاور مع قائد حركة تحرير جنوب السودان وأفرع الاتحاد الاشتراكي بالجنوب رئيس المجلس التنفيذي العالي الانتقالي وأعضاءه، بحيث لا تمتد ولايته لفترة أكثر من عام ونصف.

(ز) بالنسبة للترتيبات العسكرية المؤقتة فإن قوات الشعب المسلحة، وهي بحسب الاتفاقية شأن مركزي على المدى الطويل، لكنها في أول خمس سنوات تكون عبارة عن قوة قومية التكوين تسمى «القيادة الجنوبية» فيها ١٢/٠٠٠ ضابط نصفهم من أبناء الإقليم والبقية من خارجه. تحدد المفوضية المشتركة تكوين النصف الجنوبي منها وتتأكد من إتمام هذه العملية بشكل يشيع مناخ السلام والثقة في إقليم جنوب السودان.

(ح) تم الاتفاق على إعلان العفو العام على كل حملة السلاح في الجنوب منذ ١٨ أغسطس ١٩٥٥م (تاريخ الأحداث الشهيرة) وحتى تاريخ توقيع الاتفاقية. وصدر قانون بذلك.

ولتأكيد حماية الاتفاقية من التعديلات صيغت في قانون أدخل برمته في الدستور الذي أعقب الاتفاقية وأجازه مجلس الشعب في ١٩٧٣م. هذا الإجراء معناه نظام فيدرالي لأن الفرق بين الحكم الفيدرالي والإقليمي ليس في نوع الصلاحيات التي يمارسها ولكن في أن صلاحيات الحكم الفيدرالي مستمدة من الدستور بينما صلاحيات الحكم الإقليمي مستمدة من القانون وحده.[1]

لقد ثار غبار كثيف حول موقف الصادق من تلك الاتفاقية، بالرغم من أنه ما فتئ

(١) الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، ٢٠١٠

يشيد بها ويؤكد أنها إنما استندت على المجهودات التي شارك فيها ودفعها في الديمقراطية الثانية.

مثلاً، مباشرة بعد أن خرج السيد الصادق من المعتقل اشترك في التعبئة لانتفاضة شعبان ثم بعد قمعها والمواجهة مع النظام من جديد خاطب السفاح بخطاب ناري قال له فيه: *«لقد حفظ النظام الحالي وقف إطلاق النار في الجنوب وتوصل لاتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب،..، وفي هذا حل لإحدى مشاكل البلاد الكبرى. ولو أن أجهزة الإعلام لم تحاول استغلال هذا الإنجاز ولو أنها اعترفت أن ما تم قد بدأ في وزارة الحركة السياسية السودانية من قبل ولكن في ظل النظام الجديد اكتمل وكلل بالنجاح لدوّت أصوات الجميع حتى المعارضة بالترحيب به»*[1].

وكتب في كتاب المصالحة الوطنية عام ١٩٧٨م: *(لقد كان إخراج اتفاقية الجنوب مثار تساؤلات في صفوف المعارضة ولكن الجزء المسئول من المعارضة ومنه حزب الأمة رحب بها. ومنذ عقد الاتفاق بدأت الأصوات تكرر في أوساط كثيرة: ما دام النظام فاوض الأنيانيا فلا مبرر ألا يفاوض المعارضة الأخرى، وما دام قد الزم نفسه في الاتفاق بالحريات (العامة) الأساسية فإن ذلك يفتح الباب أمام الاتفاق مع الجميع!)*

جاء في كتاب المصالحة أيضاً:

(ونتيجة لذلك تمت تحركات تتناغم مع هذا الاتجاه، ففي أبريل ١٩٧٢م تمت اتصالات بين قادة النظام وبعض قادة المعارضة في مدينة جدة حصرها السادة: حسين الهندي، عمر نور الدائم، أحمد عبد الرحمن من جانب المعارضة والسادة مأمون عوض أبو زيد، عمر الحاج موسى من جانب الحكومة وكان ذلك برعاية الملك فيصل رحمه الله.

وبعد التفاوض تم الاتفاق علي الآتي:

١) إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين ويحاكم من عليه قضية سياسية والساسة المغتربون يعودون للسودان.

---

(١) الصادق المهدي، في خطاب موجه للنميري حول انتفاضة شعبان حرر في ٨/ ٩/ ١٩٧٣

٢) إلغاء الأمر الجمهوري الرابع.

٣) إصدار بيان عن دور الأنصار التاريخي يؤكد أن أبا وقفت ضد التسلط الشيوعي، واتفق الطرفان علي نص بيان بإلغاء الهجرة وعودة المهاجرين للبلاد.

٤) يعقد داخل السودان مؤتمر مائدة مستديرة للاتفاق حول جميع الأمور.

تم الاتفاق على هذه النقاط في الأسبوع الأخير من أبريل ١٩٧٢م، وحملها السيد مأمون عوض أبو زيد لقيادة النظام بالداخل)[١].

ولكن لم ير الاتفاق في خاتمة المطاف النور، مؤاخياً بذلك سابقه الذي كان في أغسطس ١٩٧١م والذي أشرنا له آنفاً.

الصادق طليقاً

بعد إبرام الاتفاقية أجرى النظام انتخابات لمجلس شعب. كان مجلس الشعب القومي هو السلطة التشريعية بالبلاد، وقد جرت انتخاباته بعد صدور قانونه في ١٩٧٢[٢] (كون أول مجلس من ثلاث فئات بالتعيين والانتخاب من الدوائر الجغرافية والفئوية من قوى الشعب العاملة المنبثقة من الاتحاد الاشتراكي). أجريت هذه الانتخابات في ١٢٥ دائرة لم تشارك فيها الأحزاب السياسية «إلا أن رجالات الإدارة الأهلية وبعض قادة الحزب الاتحادي إلى جانب العناصر المنشقة عن الحزب الشيوعي السوداني، شاركوا فيها»، ثم صدر أمر جمهوري بتعيين ١٠٪ من الأعضاء[٣]. فأكتمل المجلس بإعلان نتائج الانتخابات ليتكون أول مجلس شعب قومي في أكتوبر ١٩٧٢م[٤] وكان مجموع عدد الأعضاء (٢٥٥). وهذا المجلس هو الذي أجاز دستور سنة ١٩٧٣م[٥] باعتباره (دستوراً دائماً للسودان)، وأدخل في الدستور ما اتفق عليه مع الجنوبيين من

(١) من كتاب المصالحة الوطنية (باختصار وتصرف)

(٢) ناصر السيد النور تاريخ الانتخابات السودانية موقع السودان الإسلامي

(٣) عبد العزيز حسن البصير. يؤرخ عبد العزيز للمجلس بـ١٩٧٤م ويقول إنه هو الذي أجاز دستور ١٩٧٣م

(٤) محجوب باشري، أإعدام شعب؟ ص ١١٠

(٥) عبدالعزيز حسن البصير، تاريخ البرلمانات السودانية، صحيفة الرائد، ٢٤ مايو ٢٠١٠م

حكم ذاتي إقليمي، وأدخل أيضا النص علي الحريات مما أدي لاطلاق سراح المعتقلين دون محاكمة، وكان أولهم لا زال رهن الاعتقال وهو السيد الصادق المهدي، فأطلق سراحه في أوائل مايو ١٩٧٣م مباشرة بعد توقيع رئيس الجمهورية علي الدستور.

وتلت ذلك حوارات بين النظام والمعارضة ولكنها كسابقتها لم تسفر عن شيء.

الشاهد، قضى السيد الصادق طليقاً لنحو سبعة أشهر. قام فيها بالعديد من المناشط قبل أن يتم اعتقاله من جديد، وقبل أن نفصّل الأحداث في هذه الفترة والتي قادت لاعتقاله من جديد، نورد تقييمه لفترة حريته المحدودة. إذ أنه من داخل المعتقل كتب مقيما هذه الفترة قائلاً:(١)

(منذ الاعتقال دارت في نفسي خواطر تحوم حول تقييم تجربة حياتي خارج الأسوار في الأشهر السبعة الماضية. حبذا لو وجدت لجنة من محايدين للقيام بذلك التقييم، لأستفيد منه وأعرف ما فيه أخطأت وما أصبت؟

إنني سوف أظل أتطلع لمثل هذا التقييم وإلى أن يحدث فإنني هنا أثبت ما خطر ببالي:

١. *لقد استطعت أن أعيد رفع راية الموقف الوطني من الفرية المايوية علناً.*

٢. *لقد استطعت إعادة رفع راية كيان الأنصار.*

٣. *لقد حاولت جهدي التأليف بين عناصر الأنصار المختلفة، واحتضنت أسرة الإمام الهادي، وعزفت عن أي قول أو عمل لا يوحد ويؤلف.*

٤. *بالصلاة على الموتى ورثائهم، والعقد للمتزوجين، والمجاملات لكل الناس حاولت جمع الكلمة وإفشاء المودة.*

٥. *رفعت رايات فكر سياسي جديد بديل لمايو وبديل للنظام القديم.*

٦. *رفعت رايات تفسير جديد للفكر المهدوي.*

٧. *رفعت رايات بعث إسلامي جديد.*

٨. *أقمت مداخل في كل مجالاتنا الهامة.*

---

(١) اعتقل الحبيب في أواخر ديسمبر ١٩٧٣م كما سوف نتابع لاحقاً

٩. ولكنني لم أستطع جمع كلمة القوى السياسية المتنافرة!

١٠. كذلك لم أستطع حسم ما يدور حول مآل الإمام الهادي.

١١. ولم أستطع تفقد الأنصار في كل مكان.

١٢. ولم أستطع المضي إلى الأمام بمسائل العائلة والدائرة وتعمدت هذا حتى لا يكون همنا شخصي الطابع.

١٣. أثرت حساسيات الذين نمت لهم مصالح في غيبتي.

وأعتقد أنني رابح من تلك الفترة وطنياً وشخصياً، وأعتقد أن الأكثرية تعتبرني مظلوما لأن سلوكي فيما يعلم الناس في جميع نواحي الموقف كان متعقلاً دون أن يكون في ذلك معنى التخلي عن الموقف الوطني.

هل هذا التقييم دقيق؟ الله أعلم، ولكن المهم هو أنني عندما كنت خارج الأسوار لم أتصرف كأنني مطمئن لذلك الحال، بل كانت كل تصرفاتي من وحي شعوري بأن حريتي موقوتة جداً. وعلى أية حال فإنني كنت تحت المراقبة الرسمية باستمرار، مما نبهني للقرب من الاعتقال، ولذلك لم أكن آمناً مكر الأيام. وأمن مكرها هو دائماً مدخل الخملة والإهمال والتفريط.

لقد كان إجرائي العملية[1] في السودان وعدم خروجي للاحتماء أو الالتجاء في الوقت الذي يذهب فيه أعيان القوم إذا مسهم صداع إلى الخارج، وفي الوقت الذي تطايروا فيه زرافات ووحداناً يلتمسون الملاجئ خارج البلاد والإعانات. كان ذلك التصرف ذا أثر في نفوس المحايدين مما يجعلهم يعرفون لي الوطنية. الوطنية ليست نظريات بل مواقف عملية تؤكد معاني الالتزام بالوطن والإيمان بمصيره والثقة في أهله).

هذا هو تقييم الحبيب الصادق للسبعة أشهر التي قضاها خارج السجن، وكان من

(١) هذه العملية كانت مستحقة قبل ذلك بفترة، وقد أشار لها جراهام توماس بقوله إنه تحدث إلى اللواء محمد الباقر نائب النميري في نوفمبر ١٩٧١م الذي كشف له إنه أرسل شخصاً إلى مدينة بورتسودان ليتحدث مع الصادق المحبوس هناك وزعم أن الصادق يتمتع بصحة جيدة، ولكنه قال إنه لا يمكن أن يصدق ذلك (إذ أنني سمعت أن الصادق كان معتل الصحة وأنه كان بحاجة إلى إجراء عملية فتق Hernia)، غراهام توماس، سابق ص ١٣٨

أبرز أعماله فيها المشاركة في انتفاضة شعبان، وسوف نفصلها في الأسطر التالية.

انتفاضة شعبان ١٣٩٣هـ/ سبتمبر ١٩٧٣م

جاء في كتاب المصالحة حول الانتفاضة التالي:

(لم تسفر النصوص عن الحريات في الدستور عن تحول ملموس مما جعل المعارضين داخل السودان وخارجه يتأهبون لمواجهة سياسات النظام الأحادية. ففي مجال التربية والتعليم أقدمت السلطة علي ثورة في التعليم والسلم التعليمي الجديد علي عجل، وغيرت الكتاب المدرسي مما جعل الميدان التعليمي حاشداً بأسباب التظلم.

ولم تتمكن السلطة من علاج مرضٍ للمشكلات المزمنة والمستحدثة في الجامعة الإسلامية وفي معهد المعلمين العالي، وفي المعهد الفني وفي الكلية المهنية العليا. وفي معهد شمبات الزراعي. فأطلت تلك المشكلات برأسها وبرزت إلى جانبها مشكلة حرية الرأي في الأوساط الطلابية العليا وخاصة في جامعة الخرطوم، حيث أدى الاختلاف علي حرية الرأي واستقلال الجامعة لاحتكاكات متكررة بين السلطة والطلاب، وتصدي التيار الإسلامي الوطني المتحالف لقيادة الجامعة، وذلك منذ أن ساند اليساريون محاصرة الجامعة بالدبابات في مارس ١٩٧١م، وصارت الجامعة منبراً لنقاش مستمر للقضايا السياسية. وبرزت في المجتمع قضايا نقابية مع العمال ومع الأطباء الذين طالبوا برد الحقوق المهنية التي عطلها النظام الجديد.

ومنذ يناير ١٩٧٣م بدأت مواجهة بين النظام وقطاعات عمالية، ففي ندوة بيناير ١٩٧٣م تحدث ثلاثة من العمال وأشادوا بزملاء لهم كانت الحكومة قد اعتقلتهم ثم أطلقت سراحهم وأعلنوا أنهم لا يعترفون إلا بثلاث ثورات في تاريخ السودان الحديث: الثورة المهدية، ثورة الخريجين التي حققت الاستقلال، وثورة أكتوبر التي حققت الديمقراطية. واستمر هذا التوتر حتى قاطع العمال الاحتفالات الرسمية بأول مايو من عام ١٩٧٣م.

ومنذ منتصف عام ١٩٧٢م تتالت الأخبار من الريف السوداني عن ضيق الحال، فوقعت مجاعة في دارفور. ونصح الخبراء الدوليون بأهمية إصلاح الموازنة فشرعت الحكومة تحقق ذلك عن طريق زيادة الإيرادات بزيادة الضرائب، فأعلنت في ١٩ مايو

١٩٧٣م زيادات في ضرائب السكر والوقود وغيرها من المواد الاستهلاكية. وانتظمت البلاد تعابير الرفض لتلك الإجراءات فسارت المظاهرات في عطبرة ضدها.

وفي اجتماع النميري بالاتحاد الاشتراكي وجد اعتراضاً شديداً على تلك الإجراءات، مما جعله يهدد بالاستقالة ثم سحبها وسحب الإجراءات المالية.

مع هذه الخلفية عاد طلاب جامعة الخرطوم من إجازة عام ١٩٧٣م، وشرعت التيارات الفكرية تتنافس استعداداً للانتخابات الطلابية المقرر أجراؤها في أكتوبر ١٩٧٣م، واتفقت الحركة السياسية المعارضة مع الطلاب علي تنظيم ندوات تعبوية تتناول الحديث عن الوضع الاقتصادي في السودان، عن المجاعة في دارفور، عن قانون أمن الدولة، عن الاتحاد الاشتراكي وهكذا.

قال السيد الصادق يصف أحداث ذلك الزمان مؤخراً:

(بعد إطلاق السراح بدأنا نفكر في التغيير، وفكرنا بالطريقة التي يستخدمها الشباب اليوم، وهي عمل تعبوي يؤدي لتعبئة حقيقية ومظاهرات تعم السودان كله، وقبل ذلك نتكلم مع القوات المسلحة ونقنعها بمساندة الشعب. وبالفعل مضينا في الخطة، وتحالفنا نحن وجبهة الميثاق الإسلامي في تنفيذها، واتفقنا على أن نقيم سبع ندوات في جامعة الخرطوم، وبعد الندوة السابعة نكون بلغنا الذروة ونطلع الشارع، إلا أن الخطة جهضت تماماً.. خلال الندوة الأولى كان المتحدث زكريا بشير إمام من قيادات الإسلاميين والذي دفعه الحماس فكشف كل المخطط المتفق عليه)[١].

استمرت التعبئة في الجامعة، وفي يوم الأربعاء ٢٩/ ٨/ ١٩٧٣م أذاع السيد مهدي مصطفي الهادي محافظ الخرطوم بياناً هاجم فيه الطلاب وتوعدهم. فقرروا أن يخرجوا في موكب صباح الخميس ٣٠/ ٨/ ١٩٧٣م، وهو موكب فرض موعده البيان المشار إليه بينما كان الاتجاه قبل ذلك أن ينسق التحرك ليكون سياسياً طلابياً شاملاً[٢].

قال السيد الصادق: *(كانت الغالبية في اتحاد طلاب جامعة الخرطوم للإسلاميين، واثنين أو ثلاثة من طلاب حزب الأمة أذكر منهم خضر مكي. وجاء عدد منهم وعقدوا*

(١) حلقات شاهد على العصر مع الإمام الصادق المهدي

(٢) كتاب المصالحة الوطنية

معي اجتماعا في منزلي بالملازمين، وكان وقتها د. حسن الترابي يسكن معنا في بيتنا، وأنا وحسن الترابي والطلاب اجتمعنا، وأذكر كان من بين الطلاب الإسلاميين محمد المكي، وقالوا نحن قررنا الخروج غداً، سألناهم هل هذه الجلسة للتشاور أم لتبلغونا قراركم فقط؟ وقلنا إن كان الأمر للتشاور فقراركم خطأ، فنحن يجب أن نختار متى نطلع، وكيف نخفي الأثر على الخطة التي كشفها زكريا بشير، فتمسكوا بالخروج فقلت لهم إذن تتحملوا مسئولية ذلك، وقلت لهم رأيي إن الأمر يحتاج لترتيب. وبالفعل خرج الطلاب للشارع، وعرفت تلك الانتفاضة بأحداث شعبان من عام 1973).

جاء في كتاب المصالحة:

(قبل الخميس ٣٠ أغسطس كانت مظاهرات قوامها طلاب الثانويات قد سارت في أم درمان وفي غيرها من مدن السودان. والتهب الشارع السوداني بمظاهرات واعتصامات الطلاب ووجهت الحكومة نداء. وقام موكب لمساندتها يوم ١/٩/١٩٧٣م. وهكذا انقسم الشارع السوداني. وتقدم عدد من النقابيين بمذكرة يساندون فيها موقف الطلبة ويطالبون بجلاء الجيش من الجامعة وبعودة القوات المسلحة إلى الثكنات. فاعتقلت الحكومة مقدمي المذكرة فطالب زملاؤهم بإطلاقهم ولما لم يستجاب لطلبهم اضربوا فدخلت نقابات السكة الحديد، المخازن والمهمات، والنقل الميكانيكي وأخريات في إضرابات.

وفي يوم ٣/٩/١٩٧٣م تقدمت نقابة المحامين بمذكرة مطالبة بالتحقيق في إجراءات الأمن المتسعة بالعنف ومطالبة بالحريات وسيادة القانون ومهددة بالإضراب. فاعتقلت الحكومة ممثلي نقابة المحامين.

وفي يوم ٤/٩/١٩٧٣م تقدمت نقابة الأطباء بمذكرة مستنكرة تدخل قوات الأمن في حرم المستشفي ومستنكرة التصرف في جثث الضحايا ومهددة بالإضراب.

وفي يوم ٥/٩/١٩٧٣م تقدم أساتذة جامعة الخرطوم بمذكرة مستنكرين احتلال الجامعة ومطالبين بإخلائها ومتمسكين بحرية الرأي في الجامعة واستقلالها ومنذرين بالاستقالة فاعتقلت الحكومة عدداً منهم.

وفي يوم ١٠/٩/١٩٧٣م عاد النميري من رحلته الخارجية للجزائر وتحدث مؤيداً

إجراءات الأمن التي اتخذت في غيبته ومديناً التحركات المعارضة ومتوعداً بمزيد من الردع الثوري.

وفي يوم ١٩٧٣/٩/١٠م قدم السيد الصادق المهدي مذكرة غاضبة لرئيس الجمهورية يرفض تحليله للموقف ويذكر أن التحرك الذي قام تحرك شعبي حركته المظالم وفشل النظام القائم ويطالب بقيام حكم مدني ديمقراطي قومي لإنقاذ البلاد يكفل الحريات الأساسية ويحقق العدالة الاجتماعية.

هذه الانتفاضة التي هزت النظام المايوي هزاً كبح جماحها عوامل عديدة منها عدم التجاوب العسكري. إذ لم يبد أي فريق من القوات المسلحة، قولاً أو فعلاً، تعاطفاً مع التحرك المعارض. ومما أضعف التحرك استعجال بعض شرائح المعارضة في تصرفاتها رغبة في الحصول علي نفوذ أكبر في الوضع الجديد الذي سيقوم إذا نجح التحرك.

واستناداً علي تماسك القوات المسلحة في وجه التحرك، وعلي تفاوت في اندفاع شرائح المعارضة، كسبت الحكومة الجولة، ولم تشأ أن تعترف بأي قصور في أدائها بل قال النميري في خطابه يوم الاثنين ١٩٧٣/٩/٢٤م ما معناه إن التحرك الذي حدث وافد من خارج السودان. وحاول أن يعلقه على عنق الأخوان المسلمين لوحدهم.

بعد فشل انتفاضة شعبان تبادلت أطراف المعارضة اتهامات عن أسباب الإخفاق ولكن ثبت لجميع المعارضين أن النظام سيواجه التحركات السياسية بالقوة الرادعة وأن أي تحرك سياسي ليس مسنوداً بالقوات المسلحة أو بجزء منها لن يجدي فتيلاً، وأن النظام لا يقبل التسليم بأن أوضاعه تعاني من إخفاقات حقيقية مما يفتح الباب لتفاوض يأتي بالإصلاح)[1].

قال السيد الصادق مؤخراً: (قرر نظام مايو ألا يعتبر أن ما حدث مشترك بيننا والأخوان المسلمين، ليعزل الأخوان ويستفرد بهم في الإعلام، مع علمهم بالحقائق لأن الاجتماعات كانت تتم في بيتنا، ومنها كما ذكرت اجتماع الطلبة، وندوات الجامعة التي كشفها زكريا كانت باقتراح مني، وبعد ما وقعت أحداث شعبان وكشف المخطط

(١) من كتاب المصالحة بتلخيص

صادرت مايو هامش الحريات، وعادت إلى مربعها الأول)[1].

أثر الانتفاضة على القوات المسلحة

جاء في كتاب المصالحة الوطنية:

(كان من آثار انتفاضة شعبان إعادة تسييس القوات المسلحة مما خلق تذمراً وسط صفوفها، ومكّن من مخاطبة شرائح داخلها بضرورات تغيير النظام.

فالنظام المايوي كان قد أعلن لدى قيامه أن القوات المسلحة فصيلة من فصائل الثورة، وطليعة للعمل السياسي في البلاد، وهذا المبدأ جاء بتوتر في التوفيق بين الالتزام السياسي والمشاركة السياسية والانضباط العسكري وضوابط الجندية.

وبدأت القوات المسلحة تمارس دورها الجديد عن طريق ظهور الجنود في المناسبات الرسمية، واجتماع الرئيس بقادة القيادات بمناسبة الأحداث السياسية الكبيرة. ولكن هذه المسألة خفت في الفترة ما بين ١٩٧١ و١٩٧٣م حيث شهدت القوات المسلحة العودة لأسس الجندية والانضباط.

فقد كان النظام المايوي في بداية عهده قد اعتمد علي بعض وحدات الجيش دون غيرها هي المدرعات والمظلات، لأنه لم يكن مطمئناً للموقف العام داخل القوات المسلحة، ولكن هذا الإجراء اتضح ضعفه: أولاً لأنه أعطى الوحدات المختارة فكرة أنها مميزة مما شحذ طموحها السياسي. وثانياً: لأنه أثر تأثيراً سلبياً علي معنويات الوحدات الأخرى.

وفي تلك الفترة ساس النظام الجديد الجيش عن طريق إبعاد الضباط المشكوك في ولائهم، ووضع القيادة في يد ضباط موالين، ونشّط الاستخبارات العسكرية، هذا بالإضافة إلي الاعتماد علي الوحدات العسكرية المختارة، وبث التوجيه المعنوي لبناء وتأكيد الولاء السياسي واستمر هذا الحال حتى انقلاب يوليو ١٩٧١م بعد ذلك صار رئيس مجلس قيادة الثورة رئيساً للجمهورية مما جعل موقفه مستنداً للقاعدة المدنية الشعبية.

---

(١) في حلقات شاهد على العصر، نوفمبر ٢٠١٥م

ولما كان من بين الذين اشتركوا في الانقلاب رجال كانوا محل ثقة كبرى (كان حسين أبشيبة قائد الحرس الجمهوري)، فقد اتخذت سياسة جديدة للحد من الخصوصيات داخل القوات المسلحة لأنها مدخل للطموح السياسي، وبدأت سياسة ترسيخ الانضباط في القوات المسلحة. فتمت إعادة الضابط القدامي إلي مواقع الثقة، والرجوع إلي نظام التسلسل العسكري، وصار طابع الفترة الجديدة العودة للضبط والربط العسكري. واستمرت هذه الفترة حتى شعبان ١٩٧٣ م وأثناءها اختفت الإشارة للالتزام السياسي، وأسدل الستار علي تسييس القوات المسلحة.

ومن الإجراءات الواضحة في الفترة المشار إليها أي ما بين يوليو ١٩٧١ م وسبتمبر ١٩٧٣ م الآتي:

- حصر نشاط التوجيه المعنوي في نطاق ضيق جداً.
- إخضاع ضباط الأمن في الوحدات إلي قادتهم المباشرين.
- تبعية كل القوات لرئاسة الجيش وإخضاعها للتسلسل العسكري (حيث كانت بعض الوحدات، المدرعات والمظلات، تتبع لوزير الدفاع رأساً أي لا تخضع لرئيس هيئة الأركان أو هيئة الأركان إلا في الأمور الادراية والروتينية. وكانت قيادة القوات لا تعلم ما يجري داخل هذه الوحدات. فيومية التمام والاستعداد، مثلاً، كانت ترسل مباشرة لوزير الدفاع ولا يحق لهيئة الأركان أو فرع العمليات معرفة قوة الاستعداد، مثلاً، عدد الدبابات المجهزة).

ولتطبيق هذه السياسة عينت لجنة من بعض الضباط المؤهلين لإعادة تنظيم الجيش بما يتناسب مع واقع البلاد، مستفيدين في ذلك مما نالوا من خبرات ومعارف من النظم الشرقية والغربية. وفعلاً تمت إعادة تنظيم القيادة العامة علي أساس جديد، كما تم تنظيم كثير من الوحدات الأخرى بناء علي توصيات اللجنة.

استمرت السياسة الجديدة حتى سبتمبر ١٩٧٣ م.

وعندما تأزمت الأحوال أثناء انتفاضة شعبان دعت رئاسة الأركان قادة القيادات للتنوير، ووصف نائب رئيس الأركان الحالة بأنها سيئة، والموقف خطير جداً، ورمي

اللائمة علي القيادة السياسية وتهاونها بكل ما كان يجري من ندوات واستعدادات في جامعة الخرطوم.

وفي اليوم التالي لهذا الاجتماع استغلت القوات فرصة تحرك الطلبة من مباني الجامعة لمهاجمة دار الاتحاد الاشتراكي، واحتلت القوات مباني الجامعة، الأمر الذي أدي لتكسير اعتصام الطلبة. وفي اليوم التالي لهذا الإجراء وجهت الدعوة للقادة للتنوير، وفي الاجتماع قيل إن الموقف قد تحسن، وجرت اللائمة مرة أخرى علي الجهاز السياسي، وأوضحت القيادة أنها سوف ترفع الأمر للرئيس عند عودته من الجزائر ليعمل ما يراه مناسباً.

وهنا حاول بعض القادة إبداء رأيهم وقال أحدهم: «ما دام الأمر كذلك أحسن ننتظر عودة الرئيس برأي»، ولكن القيادة رفضت الاستماع لتلك الآراء وأنهت الاجتماع بحجة أن الجيش محكوم بقوانين عسكرية وغير مسموح له بالخوض في الأمور السياسية. ويجب علي القادة حصر كلامهم في الأمور العسكرية المذكورة فقط.

بعد هذه المداولات بأسبوعين اجتمع النميري بالقادة العسكريين في حوار سياسي لبحث السلبيات التي أدت لحركة شعبان. وفي الاجتماع وجه له بعض القادة سؤالاً: ما هو موقف الجيش في نظركم. أيكون سياسياً فكيف يتم نقل محتويات الحوار السياسي للوحدات وهي ملزمة بالضبط والربط؟ أجاب بأن الجيش سياسي وعسكري في آن واحد، وأضاف أنه أحد فصائل الثورة السياسية ولكن لا يعمل كالفصائل الأخرى فهو يعمل بالضبط والربط. وقال: إنني أري ألا يحبس الضباط والجنود آراءهم في صدورهم، بل الأفضل أن يذكروها ويتم ذلك بالتسلسل العسكري والضبط والربط القائم علي تنفيذ الأوامر الصادرة من القائد العسكري.

بعد ذلك عادت القيادة السياسية إلي سياستها الأولي تجاه القوات المسلحة. فبدل أن تؤدي انتفاضة شعبان إلي إعادة النظر في النظام السياسي ومعالجة سلبياته معالجة تمتص النقد الذي وجهته المعارضة، فإنه أدى إلي مزيد من الإصرار علي الخط السياسي، وكان من نتائج ذلك العودة بالجيش إلي سياسة الالتزام السياسي.

وصار الاتجاه الجديد هو: توسيع نشاط التوجيه المعنوي داخل القوات، وإلزام

القادة العسكريين بالتحدث للجنود من موقع الالتزام للسلطة القائمة ومعارضة خصومها مرة علي الأقل كل شهر، والتحدث عن الاتحاد الاشتراكي والتنظيمات السياسية، وتأمين عضوية كل العسكريين في الاتحاد الاشتراكي وحملهم لبطاقته، وتنشيط الاستخبارات العسكرية بكتابة تقارير عن سلوك قادتهم، وإلزام القادة بعمل برنامج يوضح زمان ومكان إلقائهم لمحاضرات التوجيه المعنوي والدعاية السياسية للنظام وذلك لتمكين وزير الدفاع أو من ينوب عنه للقيام بزيارات مباغتة للوحدات لحضور محاضرة القائد دون سابق إنذار، ولتمكين ممثلين من الاتحاد الاشتراكي من حضور تلك المحاضرات وتقويمها.

كان هذا الاتجاه الجديد متعارضاً تماماً مع السياسة الانضباطية، ومن أسباب تذمر بعض العسكريين واشتراكهم واستعدادهم للعمل السياسي المضاد للنظام القائم.

هذا الاستعداد كان متجاوباً مع توجه المعارضة للعمل داخل القوات المسلحة بعد حوادث شعبان. وكانت هنالك قضايا سياسية عديدة يمكن أن يتفق عليها المعارضون المدنيون والعسكريون: فهنالك قضية الحريات السياسية والديمقراطية وما توجبه من إبعاد الجيش عن الالتزام السياسي، وتمكين الضبط والربط والتسلسل العسكري من تسيير شئونه)[1].

وبالتالي فإن انتفاضة شعبان كانت قد ألقت دروساً عديدة على ساحة المعارضة السياسية، وأثرت تأثيرات هامة على الساحة العسكرية، تفاعلت فأثمرت الانتفاضة المسلحة في يوليو ١٩٧٦م، وهي الانتفاضة التي بنت أساساً على الكتلة الأنصارية المهاجرة والتي سوف نتتبع بدايات مساراتها، قبل أن نعود للسيد الصادق وملابسات اعتقاله بعد سبعة أشهر من إطلاق السراح.

هجرة الأنصار لأثيوبيا

منذ ضربة أبا عام ١٩٧٠م كان الأنصار قد بدأوا يهاجرون في إثر الإمام الذي اتجه نحو أثيوبيا زرافات ووحداناً.

(١) من كتاب المصالحة بتصرف

وقد تعرض الأنصار في أبا لمجزرة فوق الخيال كما رصدنا، وبعدها تعرضوا للاستفزاز. مثلاً طريقة أبو القاسم محمد إبراهيم بتصوير نفسه كقائد منتصر في فتح الجزيرة، وقوله: إنني أبصق على قيادة الأنصار! ونميري قال إنه سيلحق بأسرة المهدي والأنصار نكبة البرامكة، وولج الإعلام في اغتيال شخصية الإمام بشكل مستفز لا يرعى حرمة ولا يخاف رباً، وقد أورد الأستاذ محجوب باشري بعض ذلك السفه من أنهم اتهموا الإمام الهادي بمنكرات وزيفوا صورته و«أقروا ذلك في كتاب أصدرته وزارة الإعلام حينذاك وبثوا على شاشة التلفزيون صورا مزيفة لقصر الإمام الهادي»[(١)]. وكان يقال الإمام الهارب وليس الهادي، وحذف منه اسم المهدي فكان يقال الهادي عبد الرحمن، وإعلام مايو كان يروّج لأن السرايا كانت تمارس فيها ممارسات غير أخلاقية، وكان الإعلام نشطاً في تشويه صورة الإمام الهادي وأسرة المهدي والأنصار، وكان هذا سبباً في تشجيع كثير من الأنصار للهجرة والاستعداد للمواجهة. أيضا كان هنالك انتقام هائل ومصادرات شحنت الناس بشحن هائلة من البغض والغبن وإحساس بضرورة الثأر.

هذه العوامل والأحداث عبأت النفوس وجعلت الأنصار في كل مكان مشحونين، معبأين، ومتطلعين للقاء بالإمام في الهجرة. وأخبر بعض الأحباب في غرب السودان أن الحكامات[(٢)] في القرى لعبن دوراً كبيراً في دفع الشباب للهجرة، كانت الحكامات تمدحن المهاجرين وتهجين العائدين من الهجرة. مثلاً في قرية المهاجر الشيخ يوسف (غربي كوستي) قالت الحكامة:

أنا بتكلم بالحروف

رصاصتك بتحرق الجوف

الشيخ المهاجر الدنيا للسمع والشوف

برسل في قرآنه

(١) محجوب عمر باشري، ص ١٧

(٢) الحكامة (وجمعها حكامات) هي سيدة مهيوبة في قرى غرب السودان تنشد شعراً تنظمه للحكم على الأحداث والأشخاص في القرية، فتلعب دوراً أساسياً في تكوين الرأي العام.

الرجالة مكانة

الشيخ المهاجر

في الهجرة عدى أيامه

بينما ذمت أحد العائدين من الهجرة ونصحته أن يلبس لبس البنات ويترك لبس الرجال قالت:

حماد العمدة أبو روحا مضاريها

فصّل جبون لباسة العيال خليها

ونحن سنترك هنا همّنا القديم الجديد في كيف أن المنطق الذكوري يتلبّس الحكامة أو الشاعرة التي تعيّر بالأنوثة بهذا الشكل، ونواصل سردنا.

وقد قال لنا الحبيب الشيخ إن هذه الأبيات تسببت في هجرة ثلاثين شاباً دفعة واحدة من تلك القرية في ظرف أقل من سنة واحدة فقط!

انخرط في هذه الهجرة غالبية حفظة القرآن والراتب من الأنصار في جميع قرى السودان، وتسبب ذلك في إفقار جانب التنشئة الأنصارية بالقرى في مقبل الأيام وهو ما ظللنا نعاني منه بعدها وحتى الآن.

وجاء في كتاب المصالحة الوطنية حول الهجرة التالي:

(تكونت بالخارج مباشرة بعد الانقلاب المايوي جبهة للمعارضة اشترك فيها حزب الأمة ومندوبه الدكتور عمر نور الدائم، والحزب الوطني الاتحادي بقيادة الشريف زين العابدين الهندي، وجبهة الميثاق الإسلامي ومندوبها السيد أحمد سعد عمر.

لعب الشريف زين العابدين منذ أيام المواجهة في أبا وبعدها دوراً في تسريب السلاح لجزيرة أبا من الخارج، وكانت أثيوبيا والسعودية آنذاك يدعمونها، أي الجبهة، دعماً لا محدود بالسلاح والمال رداً على النظام الشيوعي ومعاداةً له، وكانت الصلة عبر الهندي وعمر نور الدائم وأحمد سعد عمر.

من الداخل لعب كل من حسين شايبو وعلي الهادي المهدي دوراً في تنظيم الهجرة.

ولكن كما أكدنا فإن الغالبية ذهبوا غاضبين ولدوافع الغيرة على الدين والوطن.

المناخ الإقليمي في ذلك الوقت كان مرتبطاً بالمناخ العالمي في ظل الحرب الباردة. أيام ضربة أبا كان النميري مرتبطا بالمعسكر الشرقي معه مصر الناصرية وليبيا وقد وقع ثلاثتهم ميثاق طرابلس، وكانت السعودية مرتبطة بالمعسكر الغربي، ولكن بعدها تحول النميري مع السادات نحو المعسكر الغربي. وبعد التحول في ١٩٧١م حدثت جفوة بين النميري والسادات لفترة قصيرة وبعدها تحول السادات نفسه للمعسكر الغربي والناتو ودخلا في عداء مع ليبيا، والمعسكر المضاد لهم كان مرتبطاً بالمعسكر الشرقي وهو حلف عدن المكون من ليبيا واليمن الجنوبية وأثيوبيا).

المعسكرات في إثيوبيا كان فيها آلاف من المهاجرين، وكانت مثالاً للانضباط، قال الإمام الصادق المهدي: *(موظفي غوث اللاجئين قالوا لي: هذا صنف فريد من البشر أو هذه معسكرات لاجئين لم نشهد لها مثيلاً!)*

المعسكرات داخل إثيوبيا لم يكن فيها سلاح. وقال المهاجرون إنه بالرغم من ذلك وجدت تدريبات (بالعصا).

وبالرغم من أن الأنصار خرجوا من هجرتهم علي درب الإمام، فإنهم عندما استقروا شرعوا في تأسيس كيان للأنصار قوي الأركان، وكان نبأ وفاة الإمام قد بلغهم ولكنهم لم يصدقوه ولم يرتبوا علي وجود الإمام أو وفاته أمورهم، بل توجهوا لممارسة بناء كيانهم تحت إرشاد قادتهم المباشرين، وكان متوقعاً أن تساعدهم الحكومة الأثيوبية في تحقيق أهدافهم ولكنها وقفت منهم موقفاً سلبياً، ومنعت تسليحهم، بل أخذت السلاح الذي كان معداً للتسريب داخل السودان ومنعت التدريب والحركات العسكرية.

قال السيد الصادق: *(هؤلاء المهاجرون في أثيوبيا أقاموا ما يمكن تسميته بدولة مهدية ثانية فيما يتعلق بالصلاة والقيام والتعليم ومحو الأمية فكان مستوى رائعاً جداً من الأداء).*

واستمر المهاجرون يتقاطرون لهذه المعسكرات حتى جاء القرار بنقل المعسكرات لليبيا فتم نقل الأنصار من أثيوبيا لليبيا (عبر السودان) بكفاءة عالية. وهذا ما سوف نتابعه لاحقاً كرحلة على أوصال الغول!

العلاقة بليبيا

جاء في كتاب المصالحة الوطنية:

(القفزة التي حدثت في هذه الهجرة هي العلاقة مع الليبيين لأنه في المعسكرات الأثيوبية كان المهاجرون كلاجئين بدون سلاح. ومنذ أواخر عام ١٩٧١م بدأت المعارضة المغتربة تشعر بتوتر علاقاتها مع المملكة العربية السعودية التي كانت مسرورة جداً لما لقيه الشيوعيون علي يد النظام السوداني بعد انقلاب هاشم العطا في يوليو ١٩٧١م.

وفي مارس ١٩٧٢م كتب السيد الصادق المهدي خطاباً من المعتقل ببورتسودان يقترح علي الدكتور عمر نور الدائم فتح حوار مع القيادة الليبية باعتبار أننا نتفق على انطلاق الالتزام القومي العربي من قاعدة إسلامية، وعلي أهمية العلاقة الأفريقية العربية، وعلي اشتراكية المؤمنين وضد الاشتراكية الملحدة. وكتب يقترح علي الدكتور عبد الحميد صالح القيام بإجراء مماثل. وقد قام د. عمر بالاتصال بالليبيين.

كان السيد بابكر كرار من المؤسسين للحركة الإخوانية في السودان وقد اختلف مع الحركة وأبعد، وكانت له علاقة وطيدة بالليبيين عن طريق علاقته بالناصريين، توطدت علاقته بليبيا وصار له دور كمفكر في الثورة الليبية، وكثيرون يقولون إنه من كتب (الكتاب الأخضر) الذي كان بمثابة الدستور للعهد الليبي المباد أو على الأقل له دور كبير في تأليفه.

كان لبابكر كرار رأي إيجابي في الأنصار وكتب مذكرة للقذافي فيها كلام أساسي حول كيان الأنصار، ومفاده: إن هذه فرصة ممتازة لك وللثورة الليبية أن تخلق علاقة مع الشعب السوداني لأن الأنصار هم الأصل والبقية ردود فعل. واعتبر بابكر كرار أن لقاء ثورة الفاتح (البائدة) والأنصار كما لو كان لقاء الثورة الليبية بالثورة المهدية أي كفتح كبير. إذ كان يرى أن ما يحدث في ليبيا فتح جديد للعروبة والإسلام، ويرى أن الأنصار هم العمود الفقري للكيان العربي الإسلامي في السودان، ولذلك سعي بكل الوسائل لإحداث تقارب بين المعارضة السودانية وليبيا.

ونتيجة للحوار الذي دار سافر د.عمر نور الدائم لطرابلس حيث التقي بالقيادة

الليبية، ولكنه لم يشأ أن يكون الاتفاق بين الأنصار وليبيا بل أن يتسع ليشمل كل جبهة المعارضة، فأرسل للسيدين حسين الهندي وعثمان خالد.

وتم اجتماع في طرابلس ضم ممثلين للقيادة الليبية هم: صالح الدروقي، جمعة الفزاني، وعمر الحامدي الذي كان سفيراً بالسودان في الفترة الماضية. وممثلي المعارضة السودانية المذكورين، واتفقوا علي الآتي:

(أ) تعاون بين السلطة الليبية والمعارضة السودانية لإسقاط النظام الحاكم في السودان بكل الوسائل.

(ب) بعد إسقاط النظام تقوم وحدة اندماجية سودانية ليبية.

(ج) يقوم تنظيم سياسي واحد في البلدين يسمي المؤتمر الشعبي الاشتراكي.

(د) تطبق في الوطن الجديد الشريعة الإسلامية.

وقع الطرفان علي هذا الاتفاق في نوفمبر ١٩٧٣م وذهب وفد يمثل الطرفين إلي مصر لمباركة الاتفاق وأخذ العلم بما فيه.

وأرسلت نسخة من الاتفاق إلي داخل السودان لتأييدها. أما الاتحاديون فلم يُطلب تأييدهم لأن الشريف حسين الهندي اعتبر نفسه مفوضاً عن مؤيديه في الداخل، الأخوان المسلمون قرروا قبول الاتفاق وشجب تصرف السيد عثمان خالد بالدخول في اتفاق مصيري دون تفويض محدد، أما السيد الصادق المهدي وزملاؤه بالداخل فرفضوا الاتفاق، وأبلغوا الأطراف المعنية بذلك ورفضوا كل ما يترتب علي الاتفاق من مساعدات ليبية، وأرسلوا اقتراحاً باتفاق بديل، أدي هذا إلي تجميد الاتفاق حتى النظر في الأمر.

من جهة أخرى وبعد أن علم السادات بالاتفاق أعطى النميري علماً به وكانت المياه بينهم قد عادت إلى مجاريها. وتسرب الخبر للنميري. مما حدا به لاعتقال السيد الصادق من جديد)[1].

---

(١) من كتاب المصالحة الوطنية بتصرف

الاعتقال من جديد

قال السيد الصادق: (*وفي يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣م*[١]*، أي يوم عيد ميلادي، أرسلوا ضابطين إلى المنزل وتم اعتقالي مرة ثانية، واعتقلوني هذه المرة في سجن كوبر، ثم رحلوني إلى بورتسودان إلى السجن الأسود الذي كنت فيه سابقاً، وبعد ثلاثة أشهر، في فبراير ١٩٧٤ تقريباً تعرضت لمشاكل في المعدة وتهيجت علي جداً فعرضوني على جراح في السجن، فقرر الطبيب أن أجري مزيداً من الفحوصات، فسألوني عن طبيبي الذي أثق فيه فطلبت الدكتور الجراح أحمد عبد العزيز. فقال لهم د.أحمد بعد أن كشف علي بأن حالتي حرجة ومن الضروري أن أسافر خارج السودان للعلاج، فأطلقوا سراحي وسمحوا لي بالسفر للخارج. وأمضيت في الاعتقال الثاني بعد أحداث شعبان ثلاثة أشهر تقريباً، وكنت سلفا قد توصلت لقناعة بأن العمل المعارض من داخل السودان لم يعد مجدياً، وفي أبريل ١٩٧٤ سافرت إلى إنجلترا*)[٢].

وبينما هو في المعتقل نجده من جديد يتساءل حول أثر الاعتقال. وفي ١٩ يناير ١٩٧٤م كتب:

مرت علي هنا هتافات من طلاب مدرسة مجاورة للسجن وقوبلت بتصفيق حاد، قالوا:

ألف شهيد لوضع جديد

لن يحكمنا الأمن القومي

عاش كفاح الطلبة

وفي اليوم التالي كتب:

اليوم يتم على خروجي من هذه الغرفة في سجن بورتسودان في يوم ١٦/ ٩/ ١٩٦٩م

---

(١) اعتقل الحبيب في الحقيقة في اليوم التالي لعيد ميلاده. وجدت في أجندته لسنة ١٩٧٤م التالي: اعتقلت يوم ٢٦/ ١٢/ ١٩٧٣م الساعة ٤ عصرا، وأخذت إلى كوبر حيث مكثت حتى يوم ٣٠/ ١٢ وفي ذلك اليوم الساعة ٥ مساء نقلت بالطائرة إلى سجن بورتسودان.

(٢) حلقات صحيفة الأخبار التوثيقية، أغسطس ٢٠١١م

٤ سنوات و٤ أيام و٤ أشهر!

الآن الساعة ٥:٣٠ ما أوحش السجن!! إن ظروف الحياة العادية في السجن لا بأس بها بل هي محتملة ولكن نفسياً تدخل المعاناة: الأسوار، والأقفال، والحراس. تقيم هيئة إذلال وكذلك افتقاد الأنيس. حقاً إن الإنسان إنسان من الأنس. لولا طمأنينة الإيمان والانشغال بأهداف محددة لكان للوحدة والوحشة أثراً مدمراً، ويحضرني بيت العقاد:

كم وحشة للنفس يخشى اقتحامها … أخو غمرات ليس يخشى الفيافيا!!

وفي يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٧٤م كتب: زارتني اليوم الوالدة والخال بشير والجنة وبناتهما[1] وكانت هي الزيارة الرابعة للوالدة هنا. والخامسة منذ الاعتقال. هذه الأمور ترهقها وأحاول تطمينها أن حالي ليست بالسوء الذي تتصوره! أ. ه.

وتقفز إلى ذهني أبيات شاعر الشعب (محجوب شريف) الذي قضى في سجون مايو مدداً طويلةً وله قصيدة (مساجينك، تغرد في زنازينك، عصافيراً مجرّحة بي سكاكينك) أما لوالدته فالقصيدة الشهيرة التي بعثتها برأسنا كلمات السيد الصادق حول قلق أمي رحمة:

يا والدة يا مريم يا عامرة حنية
أنا عندي زيك كم يا طيبة النية
بشتاق وما بندم اتصبري شوية
يا والدة يا مريم
ما ني الوليد العاق لا خنتّ لا سراق
والعسكري الفراق بين قلبك الساساق
وبيني هو البندم والدايرو ما بنتم
يا والدة يا مريم

(١) خال الحبيب المرحوم بشير عبد الله جاد الله، وزوجته العمة الجنة وبناتهما حينها أم سلمة وعرفة ومنى وصفاء ومروة. أما فاطمة ومحمد فقد ولدا لاحقاً.

ونعلم من دفتر اليوميات أن عدداً من أفراد الأسرة زاروه في أيام متفرقة في فبراير ومارس ١٩٧٤م، منهم أمي رحمة والخال بشير وأمي شامة وحاجة السارة، وأمي سارا وأمي حفية، كما زاره مرتين د. أحمد عبد العزيز.

وفي ١١ مارس كتب: *خبر وفاة عبد المجيد عبد الحميد صالح وعبد الرحيم بدوي مصطفى، ويحضرني قول أبي تمام:*

على حين شمتُ الخير في لمحاته ... وآنست في أفعاله آية الرشد

طواه الردى عني فأضحى مزاره ... بعيدا على قرب قريبا على بعد

إطلاق السراح أبريل ١٩٧٤م

كان السيد الصادق يعاني من حموضة في المعدة وهي علة استمرت تؤرقه بين حين وآخر، وإن كان تعايش معها بالزانتاك تلك الأقراص التي تقرمش لا تبلع، وبتحاشي الأكل ليلاً أو قبل الاستلقاء، بل إنه مع الزمان قلل الطعام فهو يتعاطى معه كالزهاد. وحينها ثارت معدته بشكل مؤلم ومتكرر، وفي زيارات الدكتور أحمد عبد العزيز رحمه الله التي ذكرها في مدوناته أعلاه قرر الدكتور أحمد ضرورة أن يخرج لعمل فحوصات وتلقي العلاج بالخارج، وبالفعل كتب تقريراً طبياً قال فيه إن السيد الصادق في وضع صحي يتطلب علاجاً بالخارج، وبالفعل تم إطلاق سراحه والإذن له بالخروج في أبريل ١٩٧٤م.

لقد كفر السيد الصادق بإمكانية العمل السياسي بالداخل، فمنذ انتفاضة شعبان اتجه النظام لتكميم الأفواه وسحب الحريات التي منحها دستور ١٩٧٣م، فكان اتجاهه للعمل المعارض من الخارج.

في الفصل القادم نتابع نشاط السيد الصادق بالخارج، وسعيه لمأسسة معارضة الخارج وتفعيلها، ومن ثم تنفيذ الانتفاضة المسلحة بتاريخ ٢ يوليو ١٩٧٦م..